اقتصاد

حصاد قمح ليبيا: النتيجة صفر

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

انحسر حصاد قمح ليبيا هذا العام إلى مستويات متدنية وصفها مسؤولون حكوميون بأنها «صفر»، فيما يؤكد رئيس «جمعية فزان للحبوب» عثمان الطاهر أن القطاع الخاص تحوّل إلى زراعة الشعير بدل القمح بسبب عدم تسديد ديون شركات المطاحن العامة والخاصة التي لم تف بتعهداتها بشراء القمح المحلي على مدى سنوات. مدير التخطيط لدى «هيئة الحبوب الحكومية» أحمد السنوسي قال لـ«العربي الجديد» إن إنتاج القمح «صفر» والقطاع الخاص لا يقول الحقيقة وإنتاجه من الشعير لهذا العام لا يتعدى 120 ألف طن فقط في أحسن الحالات، فيما أكد مدير التوعية والإرشاد في وزارة الزراعة كامل عيسى عدم وجود إحصاءات دقيقة حول إنتاج الحبوب رغم وجود عدة أجهزة للحبوب لكن دورها غائب، إضافة إلى «الهيئة العامة للحبوب» (حكومية) وهي بدورها غير مفعلة، وكذلك الأمر بالنسبة للمركز الوطني لإنتاج الحبوب، رغم أن مسألة الحبوب أمن غذائي فيما الحكومات أهملت المشاريع منذ عام 2011. عبد السلام حمودة، المسؤول في هيئة إنتاج الحبوب، قال لـ«العربي الجديد» إن المشاريع الزراعية الحكومية خارج الخدمة، وكذلك الأمر بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص، مشيرا إلى أن المشاريع الزراعية في الكفرة والسرير ومكنوسة وغيرها تم نهبها وسُرقت معداتها.

وصرح مدير مشروع مكنونة الزراعي، أكبر مشاريع ليبيا للقمح، لـ«العربي الجديد» بأن المشروع متوقف ولا يوجد إنتاج لهذا العام بسبب عدم تخصيص أموال له، موضحا أن المشروع عبارة عن صحراء جرداء الآن، مضيفا أن هيئة الاستثمار وشؤون الخصخصة عرضت استثماره لكن «الحكاية كلها مجرد كلام فقط ولا يوجد شيء رسمي».

كما أوضح أن المشروع غطى احتياج السوق المحلي في أحداث عام 2011 لم يشعر المواطن بنقص الدقيق أو أزمة خبز، لكنه بدأ يتراجع تدريجا منذ عام 2015 وصولا إلى 2022 وبالتالي فإن 15 ألف هكتار حاليا تحتاج إلى وقفة جادة من قبل الحكومة، فضلا عن وجود 3500 دائرة زراعية تحتاج إلى الاهتمام في مناطق الجنوب بشكل عاجل، لأن الجنوب لطالما عُرف بأنه «سلة غذاء ليبيا». عثمان الطاهر قال لـ«العربي الجديد» إن جميع مزارع الحبوب للقطاع الخاص تحولت إلى مراع للمواشي بسبب الجفاف، مرجحا أن هناك عدة أسباب أولها أن الدولة كانت تشتري القمح والشعير من الفلاحين لتشجيعهم، لكنها خلال السنوات الأخيرة اشترت المحصول من دون أن تدفع درهما للمزارعين، إلى أن تعدت الديون 249 مليون دينار (الدولار يساوي 4,76 دنانير). وقال المختص في مجال الاقتصاد الزراعي، علي بن طاهر، إن الحكومات المتعاقبة لم تهتم بموضوع المخزون الاستراتيجي للحبوب والتوسع في إنشاء مشاريع للقمح، مع أن ليبيا كانت لديها في العام 2010 خطة استثمارية على مدى 5 سنوات لتغطية الحاجة المحلية إلى القمح الطري، لكنها توقفت بسبب عدم الاستقرار السياسي والحروب المزمنة وعدم قيام الدولة. ودعا إلى ضرورة التركيز على مشاريع الحبوب في ضوء الأزمة الأوكرانية وغلاء القمح عالميا باعتبارها «ملف أمن قومي»، علما أن إنتاج ليبيا من القمح والشعير بلغ 100 ألف طن العام الماضي، فيما تستهلك البلاد نحو 1,26 مليون طن سنويا.

روبية باكستان تتدحرج سريعاً

تتخذ الروبية الباكستانية منحى متدهورا بخطى سريعة حتى المستوى القياسي عند 105 روبيات للدولار، يوم الثلاثاء، وهو ما يؤثر بقوة على الحالة المعيشية لسكان البلاد وخزينة الدولة. ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى فشل إسلام آباد في إقناع صندوق النقد الدولي باستئناف برنامج القروض البالغة قيمته 6 مليارات دولار بعدما أوقفه في مطلع إبريل/ نيسان الماضي، نتيجة إخفاق المفاوضات وإعراب بعثة الصندوق عن مخاوفها بشأن الأهداف التي حددتها الحكومة الجديدة في موازنة 2022. ومنذ تولي الحكومة الجديدة السلطة في إبريل، زادت قيمة الدولار 21 روبية حتى يوم الاثنين الماضي، ومن المرجح أن يستمر ارتفاع العملة الأميركية إذا استمرت الضغوط المالية على حالها.

(العربي الجديد)

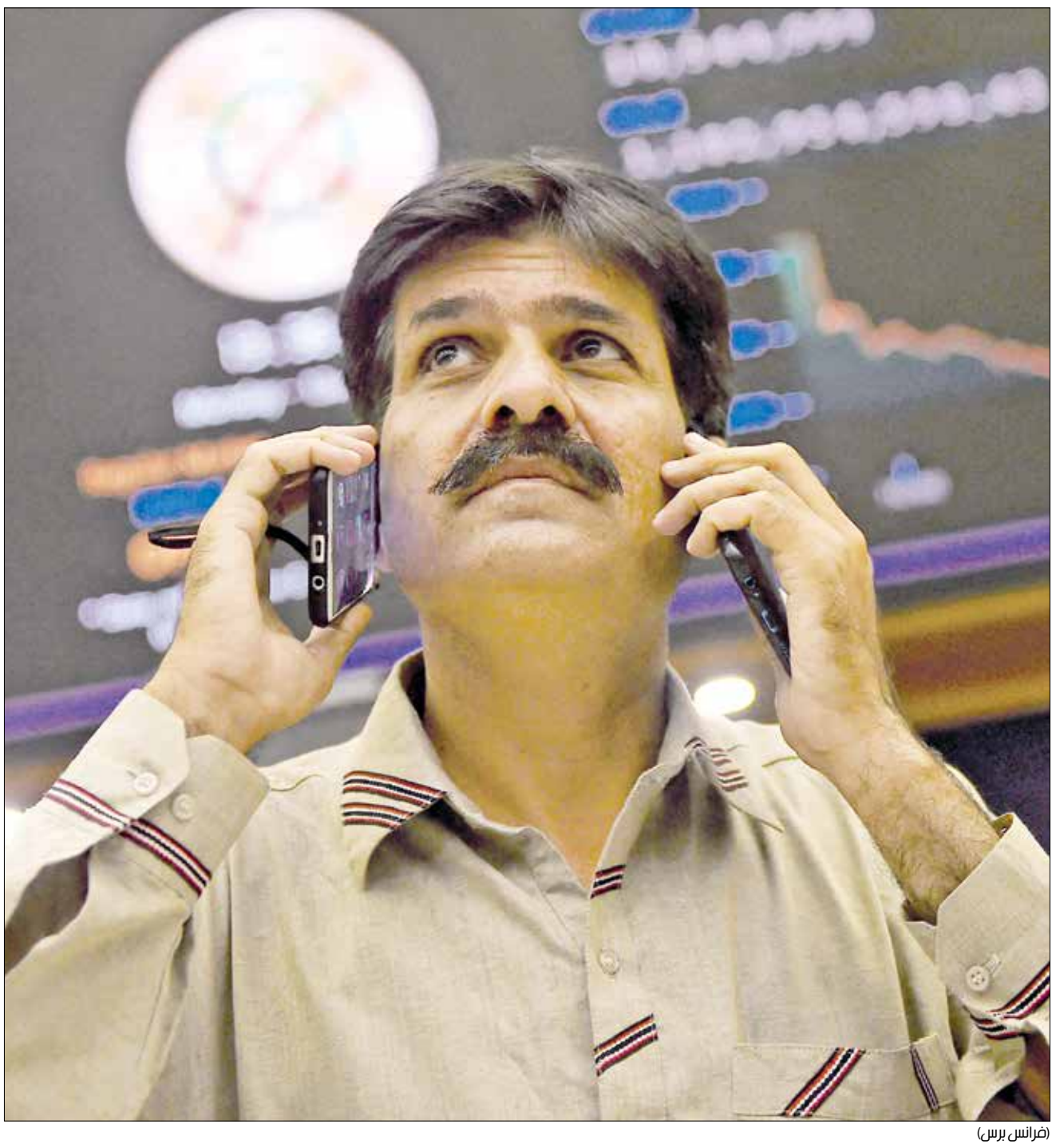

(فرانس برس)

متفرقات

استقالة وزير العمل الإيراني

وسط احتجاجات يومية في أنحاء البلاد على زيادة تكاليف المعيشة يشارك فيها موظفون متقاعدون وتجار وعمال، استقال وزير العمل الإيراني الثلاثاء، لكن لم يتضح ما إذا كانت الاستقالة مرتبطة مباشرة بالاحتجاجات المستمرة منذ شهر، فيما اتهمه العضو البارز في البرلمان ناصر موسوي لاريجاني «بعدم الكفاءة» في مواجهة الاحتجاجات.

منحة كويتية للمتقاعدين

وافق مجلس الأمة الكويتي الثلاثاء، على المداولتين الأولى والثانية لقانون صرف منحة مالية قدرها 3 آلاف دينار (9774 دولارا) لكل مواطن من أرباب المعاشات، علما أن عدد المتقاعدين يناهز 160 ألفا يشكلون 17% من المواطنين، وفقا لوزير الدولة لشؤون المجلس محمد الراجحي.

«الأهلي» و«الخليج»: استحواذ محتمل

يدرس «البنك الاهلي» و«بنك الخليج» الكويتيان فرص استحواذ احدهما على الآخر مع إمكانية تحويل احدهما إلى مصرف متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، حسبما اعلنا في بيانين منفصلين الثلاثاء، مشيرين إلى أن رئيسي مجلس الإدارة سيعرضان الامر على المجلسين، علما انه يتطلب موافقة «بنك الكويت المركزي» والجهات الرقابية والجمعية العمومية لكليهما.

«أوبك» تتوقع تباطؤ طلب النفط

نقلت «رويترز» عن مندوبين من «أوبك» ومصادر من قطاع النفط توقعهم ان نمو الطلب العالمي على النفط سيتباطأ في 2023 مع ارتفاع اسعار الخام والوقود الذي يدفع التضخم للصعود ويتسبب في تباطؤ الاقتصاد العالمي. فمن المتوقع أن ينمو الطلب بنحو مليوني برميل يوميا أو أقل في 2023، بزيادة 2% فقط مقارنة مع نمو قدره 3,36 ملايين متوقع عام 2022.

هل يصدم الفيدرالي الأميركي الأسواق؟

مصطفى عبد السلام

هل يفعلها الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) ويفاجئ الأسواق ويرفع سعر الفائدة بنسبة أعلى من المتوقع خاصة مع زيادة معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى 8,6% في مايو/ أيار، وهو معدل فاق توقعات ألا يتجاوز 8,3%؟ وإذا كانت تلك الأسواق، خاصة البورصات والعملات الرقمية، قد أصابها الذعر والانهيارات قبل الرفع، فما هو الحال بعد زيادة الفائدة؟

اليوم، تبدأ اجتماعات الفيدرالي التي يبحث خلالها اتجاهات أسعار الفائدة في الفترة المقبلة، وفي الوقت الذي تشير فيه معظم التوقعات إلى أن البنك سيرفع الفائدة بنسبة 0,5% كما حدث الشهر الماضي، وأن يرفع بنسبة مماثلة في اجتماع يوليو/ تموز، إلا أن هناك توقعات أحدث باتخاذ خطوة جريئة ويرفع الفائدة بنسبة 0,75%، وهو ما تميل إليه بنوك كبرى، منها باركليز وجيه بي مورغان وجيفريز إل إل سي .

ويبني عدد من الاقتصاديين العاملين في البنوك توقعاتهم بقفزة الفائدة وهو أن لدى الفيدرالي الآن سبب وجيه لمفاجأة الأسواق ورفع الفائدة بقوة أكبر مما كان متوقّعاً في يونيو/ حزيران، وهو قفزة التضخم الأخيرة وتلميح إدارة جو بايدن لعدم قدرتها على احتواء قفزات الأسعار الأخيرة خاصة مع استمرار حرب أوكرانيا وما تصاحبها من زيادات قياسية في أسعار الأغذية والوقود خاصة البنزين. ووفق هؤلاء، فإن بيانات التضخم الأخيرة «تغير قواعد اللعبة، وستجبر الفيدرالي على الإسراع بوتيرة التشديد النقدي».

لا تقف التوقعات عند كبار الاقتصاديين، بل تمتد حتى لصانعي السياسة النقدية الأميركية، فقبل أيام شدد مسؤولو الاحتياطي على الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة بسرعة وربما أكثر مما تتوقع الأسواق. صحيح أن رئيس الاحتياطي جيروم باول استبعد قبل شهر اتجاه البنك لرفع الفائدة بوتيرة حادة في الفترة المقبلة، قائلا إن البنك لا يدرس بشكل نشط فكرة رفع معدل الفائدة بمقدار 0,75% خلال اجتماع واحد، لكن هل هذا لا يزال هو رأي باول بعد قفزة التضخم الأخيرة؟

في المقابل، لا تزال هناك توقعات ترجح فرضية رفع الفيدرالي الفائدة 0,5% على الأقل حسب «غولدمان ساكس» وغيره من بنوك الاستثمار العالمية، في الاجتماعين المقبلين، يونيو ويوليو. في كل الأحوال، فإن صانع السياسة الأميركية في موقف لا يحسد عليه، فرفع الفائدة قد يؤدي إلى دفع الاقتصاد نحو الركود، وأي تلكؤ في خطة رفع الفائدة قد يشعل التضخم ويضعف القدرة الشرائية للمواطن، ويدفع الأنشطة نحو الإفلاس والتعثر، ويضعف حظوظ الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس القادمة.

الغلاء يشل سوق السيارات في سورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يصف صاحب معرض السيارات المستعملة بدمشق فهد عامر السوق بـ«فوضى وارتفاع أسعار جنوني»، إذ اجتمعت كل عوامل إعادة إحياء السيارات القديمة وزيادة الطلب عليها، ما زاد الأسعار بأكثر من 30% هذا العام، خاصة على السيارات التي تعود سنة صنعها إلى ما دون عام 2008 لأن أصحابها أبعدوا عن الدعم الحكومي في مطلع العام الجاري، الأمر الذي زاد الطلب على تلك السيارات التي ارتفع سعرها وسطياً بين 10 و12 ألف دولار، حيث إن سيارة فولكسفاغن «غولف» موديل 1976 اقترب سعرها من 9 ملايين ليرة، وسيارة كورية سنة صنعها 2009 تجاوز سعرها 50 مليونا. (الدولار يساوي 4000 ليرة).

ويشير عامر في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن وقف استيراد السيارات الحديثة، هو العامل الأهم بارتفاع أسعار السيارات القديمة، لأن السوق تشهد طلباً متزايداً، لكن ارتفاع الأسعار، الشهر الجاري، على الأرجح سيشل السوق وربما يطاول الركود قطاع السيارات المستعملة، لافتاً إلى دور ارتفاع أسعار البنزين وندرة الوقود بالتأثير السلبي على سعر السيارات. وفي حين تشير البيانات الرسمية السورية إلى حجم مبيعات وتسجيل سنوي قبل عام 2011 بين 85000 و90000 سيارة يكشف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل بحكومة بشار الأسد محمود أسعد أن عدد المركبات التي سجلت لأول مرة منذ بداية العام الجاري حتى الآن وصل إلى 12772 مركبة من جميع الفئات، علماً أن معظم التسجيل هو لمركبات مستعملة.

ويضيف مدير النقل الطرقي خلال تصريحات صحافية، أن عدد المركبات الجديدة المسجلة لم يزد عن 5000 مركبة خلال الأشهر الماضية من هذا العام، في حين وصل عدد معاملات نقل الملكية إلى ما يزيد على 111,4 ألف مركبة. وكانت حكومة بشار الأسد قد قيدت منذ عام 2011 استيراد السيارات الحديثة، لتصل السيارات إلى قوائم المنع التي تصدرتها وزارة التجارة بهدف عدم استنزاف القطع الأجنبي من السوق السورية، ما زاد من الطلب على السيارات القديمة وانتعاش سوق تهريب السيارات الجديدة من الدول المجاورة، عبر المتنفذين، كما يقول الاقتصادي السوري حسين جميل، مستدلاً بالمزادات التي تعلنها وزارة التجارة كل فترة، عن سيارات حديثة وتذرعها أنها من مصادرات الجمارك.

مال وسياسة

شروط صندوق النقد في مرمى إضراب تونس

في خياب التوافق مع «الاتحاد العام التونسي للشغل» تواجه حكومة نجلاء بودن تحدياً جديداً في إقناع صندوق النقد باقراضها 4 مليارات دولار

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بعد الإعلان صراحة عن فشل المحادثات مع الحكومة في ساعة متأخرة من ليل الاثنين الفائت، يصر الاتحاد العام التونسي للشغل، اللاعب الاجتماعي الأبرز، على الذهاب إلى تنفيذ إضرابه العام المقرر غداً الخميس، بمشاركة 159 مؤسسة حكومية، احتجاجاً على تردّي وضع الموظفين والعمال ودهور الأحوال المعيشية.

المتفاوضون أخفقوا في إيجاد الحلول نتيجة تباين المواقف بشأن المطالب الأساسية المتعلّقة بتعديل القدرة الشرائية للمواطنين وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطمح الحكومة لتطبيقه تلبية لشروط صندوق النقد الصارمة، فيما يعتبر خبراء الاقتصاد أن تعثّر المفاوضات مع اتحاد الشغل انتكاسة جديدة في مسار المفاوضات مع الصندوق الذي يطالب بتوافق واسع بين السلطة والمنظمات الوطنية الكبرى من أجل توقيع اتفاق مالي مع سلطات البلاد.

الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي يقول لـ«العربي الجديد» إن الإضراب وتعثّر المفاوضات مع الحكومة يبقيان المحادثات مع صندوق النقد في نقطة الصفر، مرجّحاً إخفاق الحكومة في إبرام اتفاق مالي مع المؤسسة المالية الدولية. وقال: «في غياب لاعب أساسي في المفاوضات حول خطة الإصلاح سيكون من الصعب على الحكومة إقناع الصندوق بتوقيع اتفاق»، معتبراً أن غياب التمويلات الخارجية يزيد من أزمات تمويل الموازنة». كما يعتبر الخبير أن الإصلاح لا يمكن أن يمر من دون موافقة الاتحاد الذي يملك آلية تحريك الشارع باعتباره المخاطب الأساسي للعمال، مضيفاً أن هذه الطبقة هي التي ستتحمّل العبء الأكبر من الإصلاح، وهو ما يضع الاتحاد في موقف قوّة الدفاع عن مصالح ناخبيه. ويؤكد الشكندالي أن صندوق النقد يصرّ على توسيع دائرة المشاركة في برنامج الإصلاح بهدف تحصيل أكبر قدر ممكن من الضمانات لقبول توقيع الاتفاق المالي، بينما تضيّق الخلافات السياسية رقعة المشاركين، مشيراً إلى أن خسارة الحكومة لشريك اجتماعي أساسي بحجم اتحاد الشغل تضعف موقفها أمام مؤسسات القرض الخارجية، متوقعاً أن تواصل السلطة تعبئة الموارد للموازنة عن طريق الاقتراض الداخلي والتدخل المباشر للبنك المركزي في توفير السيولة.

وبحسب ترتيبات الإضراب التي أعلنتها النقابات القطاعية، سيتوقف الخميس العمل في كل المؤسسات والمنشآت الحكومية الكبرى، كما ستتعطل حركة النقل براً وبحراً وجوّاً، فضلاً عن تعطل العمل في الموانئ البحرية، بينما يقدّر خبراء المالية الخسائر المتوقعة من الإضراب بأكثر من 200 مليون دينار من دون احتساب الخسائر غير المباشرة التي ستنتج عن إحجام المستثمرين عن ضخ أموال في الاقتصاد نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية الصعبة. ويدافع الاتحاد العام عن موقفه بالتمسّك بتنفيذ الإضراب برعاية مصالح أكثر من 700 ألف موظف وأسرهم ممن يواجهون الغلاء الفاحش ونسب التضخم العالية، فضلاً عن رفض سياسة الأمر الواقع التي تريد سلطة ما بعد 25 يوليو فرضها على التونسيين.

ويعتبر الأمين العام للاتحاد نور الدين الطبوبي المساس بالحقوق المكتسبة للموظفين خطّاً احمر، مؤكداً أن للمنظمة برنامجاً إصلاحياً يمكن أن يحمي البلاد من سياسات صندوق النقد الجائرة بحسب تصريحه لـ«العربي الجديد»، لافتاً إلى أن ظروف البلد لا تسمح بإجراء إصلاحات في ظل تنازع بين السلطات، ومطالباً بتأجيل التفاوض بشأنها إلى ما بعد استقرار مؤسسات الحكم وتنظيم انتخابات جديدة.

ويؤكد الأمين العام لاتحاد الشغل أن النقابات العمالية دفعت نحو الإضراب العام كردّة فعل على السياسات الحكومة الرافضة لكل أشكال التفاوض، مشيراً إلى أن خطوات تصعيدية أخرى قد تلي الإضراب في حال عدم تحقق المطالب الأساسية التي تتمسك بها المنظمة. ويمثل بند التحكم في كتلة الأجور الذي ترفضه النقابات حجر اساس في مفاوضات تونس مع صندوق النقد الذي يعتبر هذه الكتلة من بين الأعلى عالمياً مقارنة بالناتج الداخلي الصافي. ومنذ عام 2016، تاريخ توقيع الحكومة السابقة برئاسة الحبيب الصيد على برنامج تعاون مالي مع صندوق النقد الدولي، تطالب المؤسسة المالية سلطات تونس بإيجاد حلول للحد من تضخم كتلة الأجور التي بلغت العام الحالي ما نسبته 15,6% من الناتج المحلي المجمل صعوداً من نسبة 10% فقط مسجلة في الموازنة العامة لسنة 2010.

وفي الآونة الأخيرة، أصدرت وزارة المالية مذكرتها الدورية حول تنفيذ موازنة الدولة في نهاية شهر مارس/ آذار الماضي، وكان بارزاً فيها تسجيل فائض في رصيد ميزانية الدولة بقيمة 314 مليون دينار، كما عرفت نفقات ميزانية الدولة خلال الفترة من مارس 2021 حتى مارس 2022 شبه استقرار عند مستوى 8902,2 مليون دينار، في ما يرجع أساساً إلى تراجع نفقات التأجير بنسبة 1,4% وذلك للمرة الأولى منذ سنة 2011.

%15,6

يطالب صندوق النقد تونس بالحد من تضخم كتلة الأجور التي بلغت خلال العام الحالي 15,6% من الناتج المحلي الإجمالي، صعوداً من 10% فقط مسجلة في الموازنة العامة لسنة 2010.

يعتبر الأمين العام لاتحاد الشغل المساس بالحقوق المكتسبة للموظفين خطًا احمر (ياسين محجوب/ Getty)

سورية

ثروة الأسد تتخطى تقديرات واشنطن

اعزاز ـ **عبد الرحمن خضر**

في بلد حيث يشكك الخبراء في دقة كل الأرقام والإحصاءات الاقتصادية والمالية والنقدية، ليس غريبا أن تأتي تقديرات وزارة الخارجية الأميركية لثروة رئيس النظام السوري بشار الأسد وعائلته دون القيمة الفعلية التي ترى واشنطن أنها لا تتخطى مليارَي دولار في أعلى السيناريوهات.

فالتقرير الصادر في الآونة الأخيرة عن وزارة الخارجية الأميركية يقدّر ثروة عائلة الرئيس الأسد، ضمن هامش يراوح بين مليار واحد وملياري دولار، بينما يؤكد خبراء في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن هذا الرقم لا يعكس الحجم الفعلي لثروة العائلة، لأن تقرير الولايات المتحدة حول هذا الموضوع اعتمد على مصادر مفتوحة ووسائل إعلام سبق وأوردت هذه الأرقام، ولم يستند إلى تحريات دقيقة احترافية من قبل الأجهزة والجهات الأميركية المختصة بهذا النوع من الاستخبارات المالية.

في هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي السوري كرم شعّار لـ«العربي الجديد» إن التقرير صدر في الأساس لوجود مادة في قانون إقرار ميزانية الدفاع الأميركية السنوي، والذي يتم من خلاله وضع المخصصات لوزارة الدفاع وتحديد بعض السياسات الحكومية، وبالذات تلك السياسات التي تلعب فيها وزارة الدفاع دوراً فاعلاً، كما هي الحال بالنسبة إلى الساحة السورية، مشيراً إلى أنه ووفقاً لهذه المادة طُلب من الوزارة إرسال تقرير إلى الكونغرس في غضون 120 يوماً من إقرار القانون.

كذلك فإن مواد القانون تطلب إيضاح ثروة بشار الأسد وعائلته، لكن هذه المرة لم يقم العاكفون على إعداده بأي جهد إضافي، إذ لم تُضَف إليه أية تفاصيل مثيرة وجديدة، مع أن تقرير ميزانية وزارة الدفاع مكوّن من مئات الصفحات، وتعدّ فيه جزئية ثروة عائلة الأسد ثانوية، وربما تم تدارك الأمر في اللحظات الأخيرة من دون التواصل مع خبراء سوريين هم أدرى ببعض التعرّجات الداخلية في منظومة الأسد المالية والاقتصادية، وذلك بضغط من الجمهوريين، جو ويلسون وجويل ريبون، على الرغم من ذلك تم التأخر يومين في عملية تسليم هذا التقرير إلى الكونغرس.

الخبير نفسه شعّار أشار إلى أن التقرير استقى الكثير من الأرقام من وسائل إعلام عربية وأجنبية ومن مصادر مفتوحة أخرى سبق أن اطلع عليها الرأي العالم المحلي والعربي والدولي، وبالتالي فإنه حتماً لم يقدّم أية قيمة مضافة يُنتفع بها، لافتاً إلى أن ثروة عائلة الأسد يصعب تقديرها إذ إن لعائلة الأسد سلطة واسعة على معظم مقدرات الدولة السورية، كما أن أملاك رامي مخلوف وغيره من رجال الأعمال لا يستطيع أصحابها التفلت من نفوذه وسلطته، حتى ولو كانت مسجلة بأسماء أشخاص آخرين، ولا يستطيع أي رجل أعمال رفض دفع أي مبلغ تطلبه منه السلطات التي تتبوّأ زعامتها عائلة الأسد وعلى رأسها رئيس النظام بشار، و«هذا نراه جلياً في المبالغ التي تفرض على رجال الأعمال الذين برزوا خلال سنوات الحرب مثل حسام القاطرجي وسامر الفوز». واعترفت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها الصادر قبل أيام بطلب من الكونغرس، بأنه ليس في مقدورها أن تقدّم سوى «تقدير غير دقيق» لهذه الثروة، لأنها تظنّ أنّ عائلة الأسد تمتلك أصولاً بأسماء وهمية أو من خلال صفقات عقارية مبهمة لا يعلمها إلا آل الأسد أنفسهم ومن يدور في فلكهم.

وأضاف التقرير أنّ عائلة الأسد تدير «نظام رعاية معقّداً يشمل شركات وهمية وشركات واجهة يستخدمها النظام أداة للوصول إلى موارد مالية»، موضحة أنّ هذه الثروة يمتلكها رئيس النظام السوري وزوجته وشقيقه وشقيقته وأبناء عمومته وأبناء خالاته وعمّته، ومعظمهم يخضعون لعقوبات أميركية، وأكد التقرير أن الوزارة لا معلومات كافية لديها عن صافي ثروة أبناء رئيس النظام السوري الثلاثة، واصغرهم يبلغ 17 عاماً.

لعائلة الاسد ثروات مباشرة ونفوذ مالي واقتصادي كبير في عالم الاعمال (فرانس برس)

أخبار العرب

«السويس» تحدد خفض رسوم ناقلات النفط

قررت قناة السويس المصرية الثلاثاء، تمديد العمل بتخفيضات لناقلات النفط الخام حتى نهاية 2022. وبحسب منشور صادر عنها، تحصل ناقلات النفط القادمة من أو متجهة إلى موانئ الخليج الأميركي ومنطقة الكاريبي ومتجهة إلى موانئ غرب شبه القارة الهندية بداية من ميناء كراتشي وحتى ميناء كوشين في غرب الهند، على تخفيض نسبته 35% من رسوم العبور العادية، فيما ستحصل الناقلات العاملة حتى الموانئ التي تقع شرق ميناء كوشين على تخفيض 75%، وكذلك الناقلات العاملة بين موانئ أميركا اللاتينية ابتداء من كولومبيا وبين موانئ آسيا بدءاً من ميناء كراتشي. (رويترز)

زيادة إنفاق موازنة الإمارات

ذكر المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات على «تويتر» يوم الثلاثاء، أن الحكومة تهدف إلى زيادة مصروفات الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2022 بمقدار 1,23 مليار درهم تعادل 334,9 مليون دولار. كما تهدف الحكومة إلى زيادة الإيرادات بواقع 374,98 مليون درهم، علما أن سعر صرف الدولار يناهز 3,6726 دراهم حاليا. (رويترز)

زيادة نفقات الدعم في المغرب

شهدت نفقات الدعم ارتفاعا قويا في المغرب، حيث استنفدت المخصصات المرصودة للعام الحالي، في سياق متسم بارتفاع أسعار غاز الطهو والسكر والدقيق في السوق العالمية. وأفادت الخزانة العامة في تقرير الموازنة الشهري الصادر يوم الاثنين، بأن نفقات الدعم المخصصة عبر صندوق المقاصة، زادت 149% في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري. (العربي الجديد)

شح التمويل يعلق مساعدة جنوب السودان

إعلن «برنامج الأغذية العالمي» التابع للأمم المتحدة يوم الثلاثاء، أنه قرر تعليق بعض المساعدات الغذائية المخصصة لدولة جنوب السودان، وذلك بسبب نقص التمويل، الأمر الذي يزيد من خطر المجاعة بالنسبة لنحو 1,7 مليون شخص. (رويترز)

تقارير عربية

الجزائر

محافظ «المركزي» الجديد أمام تحدّي تقوية الدينار

الجزائر ـ **حمزة كحال**

عادت رياح التغيير لتهب مجدداً على البنك المركزي الجزائري، منهية قرابة 20 شهراً من الاستقرار، بتعيين محافظ جديد هو الثالث منذ بداية الحراك الشعبي في 2019، ليعود الجدل مجدداً حول دور المؤسسة المالية الأولى في البلاد ومهمة الرجل الأول فيها والذي تنتظره ملفات عدة، تتصدرها ملفات وقف تدهور قيمة الدينار ومعالجة نقص السيولة في البنوك، وإطلاق ورشة إصلاح القوانين المنظمة لنظام النقد والتسليف.

الرئيس عبد المجيد تبون كان قد أقال في 23 مايو/ أيار المنصرم محافظ «بنك الجزائر» السابق رستم فاضلي، وعيّن بدلاً منه صلاح الدين طالب، أمين مجلس النقد والقرض في البنك المركزي، علماً أن فاضلي كان قد خلف في هذا المنصب أيمن عبد الرحمن بعد تعيينه وزيراً للمالية في يونيو/ حزيران 2020، قبل أن يتولى رئاسة الوزراء عاماً بعد ذلك. وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإن إقالة فاضلي جاءت في أعقاب شكاوى رفعتها منظمات رجال الأعمال وأرباب العمل، على مدار سنة كاملة من العراقيل والإجراءات المشددة التي أقرها البنك المركزي حيال منح القروض لتمويل مشاريع الاستثمار، حيث ألزم البنوك العمومية والخاصة بتلقي ضمانات مضاعفة، خاصة العقارية، مقابل منح التسليفات، وهو ما أثار حفيظة رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، تزامنا مع الركود الذي كانت قد فرضته جائحة كورونا.

وتتجه الأنظار نحو المحافظ الجديد للبنك المركزي الجزائري صلاح الدين طالب، الذي تتنظره رهانات وامتحانات عديدة ومترابطة، ينتظر أن يسابق الزمن لحلها، تحت ضغط الرئاسة الجزائرية التي ربطت مهمته «الإصلاحية» بعامل الزمن، أي قبل نهاية عهد الرئيس تبون في آخر عام 2024، تمهيدا لإعادة ترشحه في ظروف مالية حسنة في حال قرر ذلك. وبحسب السيرة الذاتية للمحافظ الجديد، فإن طالب يُعد من المدافعين عن فتح المؤسسات المالية المحلية على العالم، بمعنى «تدويل» النظام المصرفي. وحاز طالب من جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا الجزائرية على شهادة الدراسات العليا في الرياضيات والأبحاث التقنية سنة 1981، لينتقل إلى الولايات المتحدة وتحديداً لجامعة «أوريغون» ليحصل على ماستر في الاختصاص نفسه سنة 1984 ثم شهادة الدكتوراه في تخصص الإحصائيات سنة 1987، قبل عودته إلى الجزائر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي والتحاقه ببنك القرض الشعبي العمومي سنة 1996 كمسؤول قسم التدقيق، ثم مراقب عام سنة 2008 إلى غاية 2008، ليتم تعيينه في السنة نفسها مسؤول التدقيق في المركزي الجزائري، ثم أميناً عاماً لمجلس النقد والقرض منذ 2014 إلى غاية 2022.

ترفض البنوك 3 طلبات من أصل كل 5 طلبات تمويل استثماري

وأكد محافظ بنك الجزائر السابق عبد الرحمان حاج ناصر لـ«العربي الجديد»، أن «الإشكالية في البنك المركزي، كما في الجزائر، تتعلق بالتشغيل والإدارة وليس في التمويل، فمثلا قانون القرض والنقد المعدل جذريا سنة 2001 من طرف الرئيس الراحل السابق عبد العزيز بوتفليقة، قوّض صلاحيات محافظ بنك الجزائر وجعله مجرد إداري لا يقدم على أي خطوة من دون استشارة الحكومة والرئاسة على السواء، كما لا يبادر بقرارات مهمة، وترك الأمر بيد مجلس القرض والنقد المكون من ممثلين عن الحكومة ورئيس البلاد والبنوك».

وبحسب ناصر فإن «المحافظ الجديد يحمل خريطة طريق تتعلق بتحسين صورة المنظومة البنكية لدى الخارج بحكم مساره التدريبي والمهني، من أجل استقطاب مستثمرين وتمويلات أجنبية، وهي مهمة صعبة نظرا للتركة التاريخية الكبيرة التي ورثها عن سابقيه، والتي تتميز بتشدد الإجراءات وتكبيل البنوك، في وقت كشفت فيه قضايا الفساد المفتوحة أمام العدالة عن استفادة الكارتل المالي في عهد بوتفليقة من امتيازات مصرفية كلفت الجزائر مليارات الدولارات». ويتزامن تغيير محافظ بنك الجزائر مع استمرار تراجع مساحة تحرك المؤسسات المالية، فالمصارف دخلت في نفق أزمة نقص السيولة، زادت من حدتها أزمة كورونا، رغم لجوئها إلى الولايات المتحدة وتحديداً جامعة «أوريغون» ليحصل على ماستر في الاختصاص نفسه سنة 1984 ثم شهادة الدكتوراه في تخصص الإحصائيات سنة 1987، قبل عودته إلى الجزائر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي والتحاقه ببنك القرض الشعبي العمومي سنة 1996 كمسؤول قسم التدقيق، ثم مراقب عام سنة 2008 إلى غاية 2008، ليتم تعيينه في السنة نفسها مسؤول التدقيق في المركزي الجزائري، ثم أميناً عاماً لمجلس النقد والقرض منذ 2014 إلى غاية 2022.

وأكد محافظ بنك الجزائر السابق عبد الرحمان حاج ناصر لـ«العربي الجديد»، أن «الإشكالية في البنك المركزي، كما في الجزائر، تتعلق بالتشغيل والإدارة وليس في التمويل، فمثلا قانون القرض والنقد المعدل جذريا سنة 2001 من طرف الرئيس الراحل السابق عبد العزيز بوتفليقة، قوّض صلاحيات محافظ بنك الجزائر وجعله مجرد إداري لا يقدم على أي خطوة من دون استشارة الحكومة والرئاسة على السواء، كما لا يبادر بقرارات مهمة، وترك الأمر بيد مجلس القرض والنقد المكون من ممثلين عن الحكومة ورئيس البلاد والبنوك».

وبحسب ناصر فإن «المحافظ الجديد يحمل خريطة طريق تتعلق بتحسين صورة المنظومة البنكية لدى الخارج بحكم مساره التدريبي والمهني، من أجل استقطاب مستثمرين وتمويلات أجنبية،

لا تزال المصارف تشكو بملح التسليفات بامر من «المركزي» رغم توجهات الرئيس تبون بتسهيل التمويلات (Getty)

وقود لبنان لمزيد من الغلاء

ارتفاع جديد شهدته أسعار المحروقات في لبنان يوم الثلاثاء، ترافق مع عودة المسار التصاعدي لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، ملامساً 30 ألف ليرة بعدما كان مستقراً لفترة دون 28 ألفاً. فقد أصدرت وزارة الطاقة والمياه جدولاً جديداً بالأسعار سجّل ارتفاعاً إضافياً بعد لائحة يوم الاثنين، بحيث ارتفع سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 12 ألف ليرة لتصبح 686 ألفاً، والبنزين 98 أوكتان 12 ألفاً لتصبح 697 ألفاً. والمازوت 25 ألفاً لتصبح 708 آلاف ليرة. في حين انخفض سعر قارورة الغاز 5 آلاف إلى 353 ألف ليرة. ورُبط ارتفاع سعر البنزين بارتفاع سعر صرف الدولار في منصة صيرفة التابعة لمصرف لبنان من 24 ألفاً و400 ليرة إلى 24 ألفاً و700 ليرة.

إصلاحات

اليمن مُطالب بإصلاح الإدارة والجمرك

عدن ـ **محمد راجح**

يؤكد خبراء ضرورة إصلاح الإدارة والجمرك في اليمن، توازياً مع ما يطالب به صندوق النقد الدولي من إزالة القيود المفروضة على استعمال العملة الأجنبية لزيادة حجم المشاركة في المزادات الخاصة بالعملة الأجنبية، وإجراء إصلاحات واسعة في القطاع المالي وإدارة الموارد العامة للدولة. كذلك ينصح الصندوق بالاستمرار في تحقيق التقدم عن طريق اعتماد سعر الصرف السائد في السوق في احتساب الإيرادات الجمركية، وتسريع عجلة إصلاح إدارة الموارد العامة لأجل تعزيز الحوكمة الرشيدة، والاستخدام الكفؤ للموارد النادرة. ويرى فريق من خبراء الصندوق الذي زار اليمن في الآونة الأخيرة أن إصلاحات السياسات التي تحقّقت مؤخراً ساعدت في تعزيز سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي، في الوقت الذي يواجه فيه اليمن صعوبات وتحديات بالغة لتنفيذ الخطط التي ينفّذها في عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة لتحقيق الاستقرار على مستوى الأوضاع العامة وتعزيز وتنمية الموارد العامة للدولة.

في السياق، يتحدث الخبير في معهد العلوم المالية والاقتصادية، مجدي عامر، عن أن اليمن يعاني من مشكلة مزمنة تتمثل في ضعف قدراته الاقتصادية والإدارية والمالية وتأثير ذلك في صعوبة التعامل واستيعاب التمويلات الدولية الموجهة لدعم المالية العامة ومشاريع التنمية الاقتصادية. ويوضح في حديث لـ«العربي الجديد» أن ذلك تجسد مؤخراً في طريقة التعامل مع المنحة المالية المقدمة من صندوق النقد منتصف العام الماضي والتي يطلب على إثرها تصميم خطط إصلاحية متعددة في الجوانب الاقتصادية والنقدية والتي تركزت مرحلتها الأولى في تصحيح اختلالات السياسة النقدية وضبط فوضى سعر الصرف وتضييق فجوة الانقسام المؤسسي والمالي في البلاد، والذي أدى إلى تنفيذ طريقة المزادات في العملة الأجنبية لتمويل الواردات السلعية. ويؤكد مسؤول مصرفي انتظام صرف المرتبات لموظفي قطاعات الدولة، خصوصاً في المناطق والمحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والتي ساعدت فيها مزادات بيع العملة الأجنبية التي تقام أسبوعياً رغم شح الإيرادات التي يستقبلها البنك المركزي، وبحسب صندوق النقد، فإن العمل بإجراء مزادات العملة الأجنبية قد عزّز توفير المخصصات لموارد العملة الأجنبية بطريقة كفوءة، كما ساعد في تمويل الواردات بالغة الأهمية، رغم أن مشاركة المصارف في المزادات كانت ولا تزال غير مُشجّعة. إضافة إلى أن اعتماد سعر الصرف السائد في السوق في حساب الإيرادات النفطية في الآونة الأخيرة، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، قد خفّض الحاجة إلى التمويل النقدي لعجز الموازنة، في الوقت الذي وفّر فيه مساحة في المالية العامة للإنفاق الاجتماعي بدرجة أكبر، ولإعادة تأهيل البنية التحتية، وهو ما يتطلب زيادة حجم المشاركة في المزادات.

ويرى مسؤول في القطاع الخاص في اليمن، تحدث لـ«العربي الجديد»، أن هناك تبعات مكلفة للقرار الخاص بتقييم الدولار الجمركي عند 500 ريال مقارنة بنحو 250 ريالاً سابقاً، بالنظر إلى الفارق الذي يعتبر كبيراً جداً. ويؤكد الخبير المختص بالقانون التجاري فهمي غالب أن الرسوم الجمركية تضاعفت بعد تنفيذ القرار وهو ما يخالف القوانين اليمنية النافذة في هذا الجانب وفق حديثه، والتي تشير إلى أن الدولار الجمركي يحسب وفقاً لسعر البنك المركزي والذي لا يزال عند حدود 250 ريالاً للدولار، إذ يتسبب في مضاعفة أعباء الرسوم الجمركية والضريبية التي تتطلب توحيد منافذها وقنوات توريدها.

وفق تقارير رسمية، لا تزال الأوضاع الاقتصادية في اليمن في تدهور مستمر مع بقاء الأزمة الإنسانية الحادة قائمة، في حين أدى انقسام المؤسسات الاقتصادية بين طرفي الصراع والقرارات غير المنسقة المتعلقة بالسياسات إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الصراع الدائر الذي تجاوز عامه السابع. ويؤكد البنك الدولي في تقرير حديث أن ذلك يتسبب في إرهاق الجهات المانحة، والزيادة الحادة في الأسعار العالمية للسلع الأولية، والظروف المناخية المناوئة والتي تشكل تهديد خطيراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية بالفعل. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الاقتصاد اليمني استمر في الانكماش في عام 2021، متأثراً بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وتصاعد الأعمال العدائية، فيما ظل حجم إنتاج النفط أقل كثيراً من مستويات ما قبل الصراع، على الرغم من التحسينات الطفيفة التي شهدتها السنوات الأخيرة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أخبار العالم

رفع توقعات نمو تركيا

رفعت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» الثلاثاء، توقعاتها لنمو الاقتصاد التركي خلال العام الجاري من 2,4% إلى 4,5%. وأوضحت في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر بعنوان «عودة السياسة النقدية المتشددة» أنها توقعت تحقيق الاقتصاد التركي هذا العام نموا بمقدار 4,5% و3% العام المقبل و2,9% في 2024. وكانت «فيتش» توقعت سابقاً أن تحقق تركيا في عام 2022، نموا نسبته 2,4% مقابل 3,2% العام القادم. (قنا)

عطلة سريلانكية مقابل الزراعة

قررت الحكومة السريلانكية الثلاثاء، 4 أيام عمل في الأسبوع للعاملين في القطاع العام لمساعدتهم على التكيف مع نقص الوقود وتشجيعهم على زراعة مواد غذائية في حين تواجه الحكومة أسوأ أزمة مالية منذ عقود، بعدما تضررت سريلانكا التي يعمل نحو مليون موظف بقطاعها العام، من نقص حاد في العملة الصعبة تركها غير قادرة على توفير واردات أساسية مثل الوقود والغذاء والدواء. وحذرت الأمم المتحدة الأسبوع الماضي من أزمة إنسانية وشيكة وتعتزم تقديم 47 مليون دولار لمساعدة أكثر من مليون شخص معرضين للخطر. (رويترز)

نمو استثمارات الصين 17,3%

ارتفعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية قيد الاستخدام الفعلي في الصين 17,3% على أساس سنوي لتصل إلى 564,2 مليار يوان خلال الخمسة الأشهر الأولى من العام الجاري. وارتفع تدفق الاستثمارات 22,6% على أساس سنوي إلى 87,77 مليار دولار أميركي. وذكرت وزارة التجارة الثلاثاء، أن الاستثمارات ارتفعت من كوريا والولايات المتحدة وألمانيا 52,8% و27,1% و21,4% على التوالي. (قنا)

تقرير

ضمن خطوة لتفادي فشل الموسم الزراعي وسط النقص في الأسمدة، قالت تقارير أميركية إن إدارة الرئيس بايدن حثت الشركات الزراعية وشركات الشحن البحري سراً على شراء المزيد من الأسمدة الروسية. ويذكر أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في أميركا بنسبة فاقت 11% في مايو الماضي

قلق على الموسم الزراعي الأميركي

إدارة بايدن تحث الشركات سراً على شراء الأسمدة الروسية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

حثت إدارة الرئيس جو بايدن الشركات الزراعية وشركات النقل البحري بالولايات المتحدة على شراء المزيد من الأسمدة الزراعية الروسية، خوفاً من حدوث نقص كبير يؤثر على الإنتاج الزراعي. وحدثت الخطوة التي مررتها الإدارة الأميركية في هدوء ودون ضجة إعلامية خوفاً من تداعياتها السالبة على موقفها الداعم لأوكرانيا التي تتعرض لحرب شرسة من قبل الجيش الروسي، حسب ما ذكر موقع «زيرو هيدج» الأميركي المتخصص في الأخبار المالية.

يذكر أن إمدادات الأسمدة تعيش حالة من النقص الكبير في الأسواق العالمية، مما استدعى الأمم المتحدة للتدخل لإقناع روسيا بزيادة صادرات الأسمدة والسماح بتصدير الأسمدة الأوكرانية عبر الموانئ في البحر الأسود التي باتت تحت قبضة موسكو. وتعد روسيا من بين أهم الدول المصدرة للأسمدة عالمياً. وتعرضت صادراتها للاضطراب بسبب الحرب على أوكرانيا وما تلاها من عقوبات غربية شملت تعاملات البنوك والنقل البحري وشركات التأمين.

ووفق تحليل بموقع «زيرو هيدج»، فإن البنوك والشركات الغربية في أوروبا تتخوف من التعاملات التجارية مع روسيا حتى وإن لم تكن محظورة خوفاً من الوقوع في قبضة الحظر الثانوي الأميركي الذي ربما يعرضها لعقوبات مالية قاسية، أو ربما حرمانها من التجارة في السوق الأميركي. ويرى خبراء أن خطوة إدارة بايدن تعكس حجم الورطة الروسية على أوكرانيا والتي ترفع من معدل التضخم وتهدد بدخول الاقتصاد مرحلة من الركود بسبب غلاء أسعار الوقود والمواد الغذائية والسلع والمعادن.

وتواجه إدارة بايدن انتخابات النصف الحاسمة لأغلبيتها في الكونغرس في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني، وترغب بشدة في خفض معدل التضخم، خاصة أسعار مواد الغذاء التي ارتفعت في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 1979، حسب بيانات نشرة «فارم بوليسي» التي تصدر في شيكاغو» وتعنى بالمواد الزراعية. وتشير النشرة إلى أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في أميركا بنسبة 11,9% في مايو/ أيار الماضي مقارنة بمستوياتها السعرية في نفس الشهر من العام الماضي. وفي ذات الشأن، سجلت أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية ارتفاعات حادة لتسجل مستويات تاريخية بعد أن أعلنت روسيا عزمها تعليق صادراتها من الأسمدة. وتقدر صادرات روسيا من الأسمدة بنحو 14% من إجمالي التجارة العالمية للأسمدة النيتروجينية التي تدخل في مركباتها (اليوريا والأمونيا)، ونحو 21% من أسمدة البوتاسيوم و13% من صادرات الفوسفات. وتعاني إمدادات الأسمدة العالمية من اضطراب حركة الناقلات في موانئ البحر الأسود بعد قرار العديد من شركات الشحن البحري تعليق عملياتها في الموانئ الروسية. وفي السياق، تقول دراسات متخصصة إن الأسواق العالمية تواجه تحولاً جذرياً في أسعار السلع وإمداداتها قد لا ينتهي فقط بالتأثير على إمدادات الأسمدة ولكنه قد يطاول جميع السلع الأساسية التي تدخل في الإنتاج الصناعي والأغذية. وحسب دراسة للبنك الدولي، فإن هذا التحول ستكون له تداعيات رئيسية سالبة على الدول النامية والمتقدمة على السواء. ويقول البنك الدولي في دراسته إن التغير الهيكلي الجاري في سوق السلع العالمية يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي جائحة «كوفيد 19» التي ضربت العالم في عام 2020 وأدت إلى اضطراب سلاسل الإمدادات العالمية من المواد الخام والصناعات الأساسية مثل الشرائح. والثاني هو الحرب الروسية في أوكرانيا وما تلاها من عقوبات غربية على موسكو. أما الثالث فهو التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وأثرت بشكل مباشر على إمدادات الغذاء العالمي بسبب الجفاف الذي ضرب بعض مناطق العالم.

من جانبه، يقول بنك التسويات الدولية في دراسة حديثة إن الحرب الأوكرانية رفعت أسعار النفط بنسبة 30% خلال العام الجاري، كما رفعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 60%، وضاعفت من أسعار السلع الغذائية والمعادن. ويتوقع بنك التسويات الدولية الذي يوجد مقره في سويسرا أن يكون لغلاء أسعار النفط على الاقتصاد العالمي تداعيات شبيهة بما حدث في السبعينيات من القرن الماضي، حينما ارتفعت الأسعار فجأة وأدت إلى «ركود تضخمي» في الاقتصادات الصناعية.

لكن الدراسة لاحظت أن العالم الصناعي وقتها كان أكثر اعتماداً على النفط مقارنة بالبدائل المتوفرة اليوم. كما توقعت الدراسة كذلك مزيداً من الارتفاع في معدلات التضخم خلال العام الجاري بسبب ارتفاع أسعار المعادن الرئيسية الداخلة في صناعة الطائرات والسيارات والإلكترونيات. ويشير بنك التسويات في دراسته إلى أن اضطراب أسعار السلع الرئيسية ربما سيقود إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أنها ربما تهدد العالم بالوقوع في دورة ركود اقتصادي على الأجل القصير. إلى ذلك تشير تحليلات لمجموعة «سيتي غروب» إلى أن المشترين العالميين للسلع الأساسية قد يدفعون مبلغ 5,2 تريليونات دولار إضافية للمنتجين هذا العام، مقارنة مع ما كانوا يدفعونه في عام 2019، وأوضحت المجموعة المصرفية الأميركية في مذكرة نشرتها وكالة بلومبرغ يوم الإثنين أن تلك الزيادة تعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولكنها حذرت من أنه في حال استمرار الاتجاه التصاعدي لارتفاع الأسعار في النصف الثاني من العام، فإن المشترين سيدفعون 6,3 تريليونات دولار زيادة هذا العام عما دفعوه في عام 2019، أو ما يعادل 6,2% من الناتج المحلي العالمي.

مزارعو الولايات المتحدة يخوفون من نقص الأسمدة على مستوى الإنتاج الزراعي (Getty)

العالم يواجه أزمات نقص في السلع الرئيسية قد تقود إلى دورة ركود اقتصادي

حظر السلع الغذائية

دعا قادة الأمم المتحدة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى عدم فرض قيود على صادرات المواد الغذائية لتفادي مخاطر أزمة غذائية عالمية بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. وتحمل الرسالة المفتوحة التي نشرتها «فرانس برس» أمس، توقيع المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه والأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ريبيكا غرينسبان. وكانت الهند وعدة دول قد حظرت تصدير بعض السلع الغذائية.

3 عوامل ترشح سعر الغاز لمزيد من الارتفاع

تتجه أسعار الغاز الطبيعي إلى مزيد من الارتفاع خلال العام الجاري بسبب ثلاثة عوامل رئيسية، حسب محللين في قطاع الطاقة

لندن ـ **العربي الجديد**

أعلنت مجموعة «غازبروم» الروسية العملاقة، أمس الثلاثاء، عن خفض شحناتها من الغاز إلى ألمانيا عبر خط أنابيب «نوردستريم» بأكثر من 40 في المئة يومياً، نظرا لعدم تسلّمها المعدات الضرورية من شركة «سيمنز» الألمانية.

وقالت المجموعة الروسية في بيان نشرته على «تلغرام»، إنه «لا يمكن ضمان شحنات الغاز بواسطة خط أنابيب نوردستريم إلا بما تصل كميته إلى 100 مليون متر مكعب من الغاز يومياً بدلاً من 167 مليون متر مكعب يومياً كما كان مخططاً».

وخط نوردستريم من الخطوط الرئيسية في تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا وتبلغ سعته 55 مليار متر مكعب سنوياً. وكانت ألمانيا قد أوقفت ترخيص خط «نوردستريم 2» في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا.

ووسط المخاوف من ابتزاز غازبروم لأوروبا خلال الشهور المقبلة، واصلت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية الارتفاع خلال تعاملات الثلاثاء، بسبب ضعف إمدادات الغاز إلى المنطقة مع استمرار تداعيات الغزو الروسي على أوكرانيا. وتفاقمت المخاوف بسبب الانخفاض التدريجي المشهود في تدفقات الغاز من النرويج على مدار هذا الأسبوع، خاصة بعد اندلاع حريق في منشأة للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، بالتزامن مع محدودية عمليات التسليم من روسيا التي تعتبر أكبر مورد للغاز لأوروبا.

ووفقاً لوكالة بلومبيرغ، من المتوقع انخفاض شحنات الوقود الأميركية في الأسابيع المقبلة إثر الانفجار الذي وقع في الثامن من يونيو/ حزيران في محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال في تكساس. من جهة أخرى، يتوقع ارتفاع درجات الحرارة فوق المعدل الطبيعي في معظم أنحاء أوروبا خلال الشهر الجاري، ما يزيد الطلب على الكهرباء للتبريد. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في السوق الأميركي، أمس الثلاثاء، إلى 8,81 دولارات لمليون وحدة حرارة بريطانية.

ويرى محللون أن هناك ثلاثة عوامل سترفع أسعار الغاز الطبيعي المسال خلال الشهور المقبلة. وهذه العوامل هي أولا ارتفاع الطلب في آسيا التي بدأت تنشط في شراء الشحنات من الغاز الطبيعي المسال وبناء احتياطاتها قبل موسم الشتاء، وعدم وجود شاحنات كافية في أسواق الغاز المسال الجديدة مثل الولايات المتحدة وأستراليا. ثانياً احتمال توقف جزء كبير من غاز الأنابيب إلى أوروبا بسبب إصرار شركة غازبروم على تسديد فواتير الغاز بالروبل بدلاً من الدولار واليورو. وثالثاً، حاجة السوق الأميركية لخفض معدل التضخم عبر تقليل شحنات الغاز المسال إلى أوروبا.

يُذكر أن أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة ارتفعت إلى أكثر من 9 دولارات لكل مليون وحدة حرارة بريطانية في مايو/ أيار الماضي للمرة الأولى منذ عام 2008. وكانت الأسواق الأوروبية قد استقبلت خلال العام الجاري نحو 74% من صادرات الغاز المسال الأميركية.

وإلى جانب قطر والجزائر وبعض الدول الأفريقية، تضع أوروبا آمالاً لتغطية بعض النقص في الغاز على منطقة بحر قزوين التي توجد فيها احتياطات تقدر بحوالي 292 تريليون قدم مكعبة ولكنها تقع تحت الهيمنة الجيوسياسية الروسية.

ويرى محللون أن هناك ثلاثة عوامل سترفع أسعار الغاز الطبيعي المسال خلال الشهور المقبلة. وهذه العوامل هي أولا ارتفاع الطلب في آسيا التي بدأت تنشط في شراء الشحنات من الغاز الطبيعي المسال وبناء احتياطاتها قبل موسم الشتاء، وعدم وجود شاحنات كافية في أسواق الغاز المسال الجديدة مثل الولايات المتحدة وأستراليا. ثانياً احتمال توقف جزء كبير من غاز الأنابيب إلى أوروبا بسبب إصرار شركة غازبروم على تسديد فواتير الغاز بالروبل بدلاً من الدولار واليورو. وثالثاً، حاجة السوق الأميركية لخفض معدل التضخم عبر تقليل شحنات الغاز المسال إلى أوروبا.

غازبروم خفضت إمدادات خط «نوردستريم» بنسبة 40%

وتكمن أزمة احتياطات غاز منطقة بحر قزوين في وسيلة النقل، إذ إن خط الأنابيب الوحيد الناقل للغاز العابر للبحر يربط تركمانستان بأذربيجان على الساحل الشرقي، ويقع هذا الخط تحت السيطرة الروسية.

وتُعتبر تركمانستان صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، ولكنها تواجه مجموعة من العراقيل التي تمنع استغلال مواردها من الغاز الطبيعي. والحل الوحيد المتاح في الوقت الراهن هو إنشاء مشاريع للغاز المسال. ومن بين هذه العراقيل أنه لا يوجد تمويل في تركمانستان تعتمد عليه الحكومة التي تهيمن على توجهاتها الحكومة الروسية. كما أن المستثمرين الأجانب يجدون صعوبة في التعامل مع موارد الغاز في بحر قزوين في وقت تغزو فيه روسيا أوكرانيا.

ناقلة غاز طبيعي راسية بميناء في الصين (Getty)

عائد السندات الأميركية في أعلى مستوياته

نيويورك ـ **العربي الجديد**

ارتفع العائد على سندات الخزانة الأميركية أجل عشر سنوات إلى أعلى مستوياته في ختام تعاملات الاثنين في نيويورك. وهذا أعلى ارتفاع منذ عقد، وحدث بسبب التوقعات أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة بنسبة أعلى من التوقعات وبمعدل 0,75% لمكافحة التضخم المرتفع. وبات التضخم يهدد الاقتصاد الأميركي بالوقوع في براثن الركود الاقتصادي.

وفي إغلاق بورصة وول ستريت مساء الاثنين ارتفع العائد على السندات الأميركية إلى 3,371%، وهو أعلى سعر للعائد على السندات منذ العام منذ إبريل/ نيسان من عام 2011، بحسب ما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أمس الثلاثاء.

ويتكالب المستثمرون من أنحاء العالم على شراء الأصول الأميركية حرصاً على العائد بالدولار، خاصة من قبل الشركات والدول التي لديها ديون مصدرة بالدولار وتتخوف من تأثير تسديد هذه الديون على تصنيفها الائتماني وسط الارتفاع المتواصل للدولار. ونشرت كل من صحيفة وول ستريت جورنال ومحطة سي إن بي سي تقريراً حول دراسة تداول أعضاء مجلس الاحتياط الفيدرالي فكرة رفع الفائدة 75 نقطة أساس، بعد أن كانت التقديرات السابقة تشير إلى زيادتها 50 نقطة. وبرر التقريران التعديل المحتمل بصدور بيانات يوم الجمعة الماضي أظهرت تسارع التضخم السنوي في الولايات المتحدة لمستوى 8,6% في مايو/ أيار الماضي، وهو أعلى مستوى منذ عام 1981. وينتظر المستثمرون إعلان السياسة النقدية التاريخية من مجلس الاحتياط الفيدرالي اليوم الأربعاء، لأنها ستحدد المراهنات على مجموعة من الأصول العالمية.

وعدل محلل بنكي «غولدمان ساكس» و«نومورا هولدنجز» حسب موقع «إنفست كوم» من توقعاتهم بشأن قرار السياسة النقدية الأميركية. وكان بنكا «باركليز» و«جيفريز» قد توقعا في وقت سابق من هذا الشهر أن يتجه الفيدرالي لزيادة الفائدة 0,75 في اجتماع الشهر الحالي، بعد تسارع التضخم بأكثر من المتوقع. ويتعرض رئيس مجلس الفيدرالي جيروم باول لانتقادات حادة بسبب التأخر في سحب التحفيزات النقدية التي تم تدشينها مع ظهور وباء «كوفيد-19»، ما سمح للتضخم بالتسارع لأعلى مستوياته في 41 عاماً.

وقال رئيس قسم الأسواق الناشئة وأبحاث الائتمان في بنك «سوسيتيه جنرال»، جاي ستير، لشبكة CNBC أمس الثلاثاء، إن حدوث ركود اقتصادي عالمي زادت احتمالاته، إلا أن هناك شقين يجب أن يؤخذا في الاعتبار، الأ وهما النظرة الاقتصادية البحتة للأمر، وثانياً توقعات الربح. واعتبر ستير أن ركود الأرباح يثير حالة القلق بشأن النمو الاقتصادي نفسه.

وقال إن اتجاه زيادة الأرباح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على مدى أكثر من 25 عاماً «انتهى إلى حد ما»، نظراً إلى الموضوعات المستمرة المتمثلة في إزالة العولمة، وارتفاع تكاليف الطاقة والمدخلات، وارتفاع الأجور. وأضاف ستير «لذا أعتقد أنه بغض النظر عما يحدث فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، فإن احتمال حدوث ركود اقتصادي يتزايد».

سياسة المحافظ جيروم باول تتعرض لانتقادات شديدة

قلق وسط المستثمرين من احتمال الركود الاقتصادي (Getty)

رؤية

المركزي المصري والفائدة الأميركية

شريف عثمان

مرة أخرى، يجد البنك المركزي المصري نفسه في موقف لا يحسد عليه، حيث تجتمع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، التابعة لبنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي هذا الأسبوع، وتعكس أسواق العقود الآجلة والمستقبلية احتمال رفع الفائدة خمسين نقطة أساس، تعادل نصف بالمائة، وربما أكثر، الأمر الذي يمثل ضغطاً إضافياً على الحساب الجاري المصري، نظراً لاعتماده الشديد على الأموال الساخنة خلال السنوات الخمس الأخيرة في سد جزء لا يستهان به من عجزه، بينما شهدت الشهور الأخيرة نزوحاً جماعياً لتلك الأموال مع ارتفاع عوائد السندات الأميركية. ويوم الجمعة الماضي، أصدر مكتب إحصاءات العمل، التابع لوزارة العمل الأميركية، أحدث تقاريره عن مؤشر أسعار المستهلكين، والذي أظهر ارتفاع الأسعار خلال شهر مايو/ أيار الماضي بنسبة 8,6% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، رغم أن التوقعات لم تتجاوز 8,3%.

ومع استمرار أسعار الطاقة في الارتفاع عالمياً وفي الولايات المتحدة، لا يبدو البنك الفيدرالي قادراً على الاكتفاء برفع الفائدة كما كان مخططاً من قبل، حيث أصبح إجراء رفع إضافي بنصف بالمائة أيضاً خلال شهر سبتمبر/ أيلول القادم حتمياً.

وفي السادس عشر من شهر مارس/ آذار الماضي، رفع الفيدرالي الأميركي الفائدة على أمواله بنسبة ربع بالمائة، فعقد البنك المركزي المصري اجتماعاً استثنائياً، قرر فيه رفع الفائدة الأساسية على الجنيه المصري بنسبة 1%، وحث ذراعيه في السوق، البنك الأهلي المصري وبنك مصر، على إصدار شهادات بفائدة 18%، رغم أن أعلى فائدة كان يتم دفعها في السوق المصرية لم يتجاوز 13%. وحاول البنك المركزي المصري بتلك القرارات إيقاف خروج الأموال الساخنة من سوق الأذون والسندات المصرية، ومنع توجه مدخرات المصريين نحو الدولرة.

ومرة أخرى، وبعد أيام قليلة من رفع البنك الفيدرالي الفائدة على أمواله نصف بالمائة في الأسبوع الأول من شهر مايو/ أيار الماضي، قرر المركزي المصري في اجتماعه في التاسع عشر من الشهر نفسه رفع الفائدة على أمواله بنسبة 2%، رغم المبالغ الضخمة التي نجحت شهادات الثمانية عشر بالمائة في جمعها، في وقت اقترب فيه رصيد الأموال الساخنة المستثمرة في أدوات الدين بالجنيه المصري من الصفر.

يقول المركزي المصري إن رفع الفائدة على الجنيه يساهم في كبح جماح التضخم، على الرغم من أن أغلب التحليلات أكدت أن التضخم المصري مستورد، وناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والغذاء، وتكاليف الشحن والتأمين، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار بأكثر من 18% خلال الشهرين اللذين سبقا اتخاذ القرار.

والشهر الماضي، واصل التضخم في مصر ارتفاعه للشهر السادس على التوالي، مسجلاً 15,3%، في الأعلى في أكثر من ثلاث سنوات، وأرجع خبراء البنك المركزي الارتفاع المستمر للتضخم إلى الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على أسعار السلع الأساسية عالمياً، ما انعكس بالسلب على أسعار السلع في مصر، أي أنهم يدركون أن التضخم مستورد، ومع ذلك يستمرون في رفع الفائدة على العملة المحلية!

لا يستفيد أحد من رفع الفائدة إلا أصحاب الأموال الساخنة من الأجانب، حيث يضيع أي أثر إيجابي لرفع الفائدة على أموال المودعين المصريين بسبب ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من كلفة ارتفاع الفائدة على الدين العام بالعملة المحلية، وهو ما يأتي على حساب الإنفاق الحكومي على الخدمات الأخرى التي يفترض أن تقدمها الدولة للمواطنين، وأيضاً بسبب ارتفاع كلفة اقتراض الشركات، الذي ينعكس في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها المقدمة للمواطنين.

تفرح صناديق الاستثمار الأجنبية التي تأتي منها الأموال الساخنة بالفائدة المرتفعة في البلدان النامية والأسواق الناشئة، لا سيما إذا كانت حكومات تلك الدول تدعم عملاتها أمام العملات الأجنبية، وهو ما يضمن لهذه الصناديق الحصول على فارق فائدة بين العملات المحلية والدولار الأميركي يتجاوز عشرة بالمائة في أغلب الأحيان، يضاف إليها أي تحسن إضافي في قيمة الجنيه، تفرضه الأسواق أو تُنعم به البنوك المركزية في تلك الدول على الصناديق.

ويسعد صندوق النقد الدولي بالأسواق الناشئة والنامية، وخاصة من الحاصلين على قروضه، حين ترفع الفائدة على عملاتها، حيث يعتبر ذلك دعماً إضافياً للعملات المحلية، وعنصر جذب للاستثمارات الأجنبية، حتى لو كان على حساب ميزانيات تلك الدول، وإنفاق حكوماتها الاستثماري والاجتماعي.

لا يكلف الصندوق نفسه عناء التحاور مع مسؤولي البنوك المركزية في تلك الدول، وإنما يكتفي بمطالبتهم باتباع سياسة نقدية مرنة، فتقوم تلك البنوك على الفور برفع الفائدة على عملتها، وتؤيد وسائل الإعلام الغربية، في أغلب الأحيان، رفع الفائدة في الأسواق الناشئة والنامية، لتساعد صناديق الاستثمار في بلادها على التربح من تجارة الفائدة.

وقبل يومين، نشرت وكالة بلومبيرغ تقريراً عن التضخم في مصر، أكدت خلاله أن الفائدة الحقيقية على الجنيه المصري حالياً تحولت إلى فائدة سالبة، بعد تجاوز معدل التضخم معدل الفائدة المعلن، ملمحة إلى ضرورة رفع الفائدة على الجنيه عند اجتماع البنك المركزي في الثالث والعشرين من الشهر الحالي.

لن يقضي رفع الفائدة على التضخم في الاقتصاد المصري، ولن يحد منه، ولكنه سيتسبب بالتأكيد في ارتفاع نسبة ما يوجه لخدمة الدين من إجمالي الإنفاق الحكومي، وفي تراجع الاستثمار المحلي، وفي ارتفاع كلفة اقتراض الشركات، وأيضاً في ارتفاع كلفة اقتراض المواطنين لشراء العقارات والسيارات، أو القروض النقدية، وهو ما يتسبب في كثير من الأحيان في تباطؤ الاقتصاد، وربما الوقوع في مصيدة الركود.

مرة أخرى، لن يخدم رفع الفائدة في مصر إلا الأموال الساخنة، ولن تقضي على التضخم الحالي إلا زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الخارج، وضبط الميزان التجاري والحساب الجاري، وترتيب أولويات إنفاق العملة الأجنبية المحدودة ليكون على رأسها ما يحتاجه المواطن، ويعجز الوطن عن توفيره، لا ما ينقذ ماء وجه الحكومة، أو يرضي المؤسسات الدولية وصناديق الاستثمار الأجنبية.